

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25 يونيو – 3 يوليو 2004

-

الأصل: فرنسي

EX/CL/127 (V)

- تقرير رئيس المفوضية عن:
- (1) تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية:
- (أ) البروتوكول الجديد بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية
- (ب) تعزيز القدرات
- (2) التعاون الدولي:
- (أ) قمة إفريقيا – أوروبا
- (ب) مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا.

- 1- خلال دورته العادية الثالثة المنعقدة في مابوتو (موزمبيق) من 6 إلى 8 يوليو 2003، رخص المجلس للمفوضية باتخاذ عدد من المبادرات والأنشطة التي تدخل في إطار تنفيذ معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وفي نطاق التعاون الدولي. وتتضمن هذه الأنشطة أساسا:
 - (1) مراجعة البروتوكول الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية،
 - (2) تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية في مجال التكامل الاقتصادي.
 - (3) متابعة قمة إفريقيا - أوروبا.
 - (4) متابعة مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا.

تنفيذ معاهدة أبوجا:

ألف: البروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- 2- ينص البند 88 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية على إقامة علاقات بين هذه الأخيرة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وطبقا للبند 95 من نفس المعاهدة، ينبغي أن تتم إدارة هذه العلاقات من خلال بروتوكول يتم إبرامه بين الدول الأعضاء. وتنفيذا لهذا البند، تم التوقيع على بروتوكول في 25 فبراير 1998، بترخيص من الدول الأعضاء، من قبل الرؤساء التنفيذيين لأربع مجموعات اقتصادية إقليمية والأمين العام، وبعد ذلك انضم بلدان آخران إلى هذا البروتوكول وعلى إثر نشوء الاتحاد الإفريقي أصبح هذا البروتوكول لاغيا وتمت مراجعته من جانب المفوضية، وعرض على المجموعات الاقتصادية الإقليمية لبعثة. وفي هذا السياق اجتمع خبراء في 11 و 12 مايو 2004 بمقر المفوضية حين بحثوا وعدلوا، في قراءة أولى، مشروع البروتوكول، الذي مازال مفتوحا للنقاش وستتم دراسته خلال الدورة القادمة للجنة المقرر عقدها في شهر أكتوبر 2004. وبعد المصادقة على هذا المشروع سيعرض على الرؤساء التنفيذيين للاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء التي سيطلب منها الترخيص للرؤساء التنفيذيين ليقعوا عليه نيابة عنها.

باء: تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية: تنفيذ برنامج التدريب حول التكامل الاقتصادي في إفريقيا:

- 3- يجدر التذكير بأن المجلس، خلال دورته الماضية في مابوتو، وضع تحت تصرف المفوضية مبلغ 100,000 دولار أمريكي للبدء في تنفيذ هذا البرنامج الذي يكتسي أهمية كبيرة. ويعلم المجلس بأن هذا البرنامج المخصص أساسا لموظفي المفوضية، وموظفي أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وموظفي الوزارات الإفريقية المكلفة بمسائل التكامل، قد

استفاد من مساعدة مالية من المصرف العربي للتنمية إفريقيا. وجرى تنفيذ المشروع على مرحلتين ضمن دورتين: واحدة مخصصة للبلدان الناطقة بالإنجليزية (من 19 يناير إلى 20 فبراير 2004) والأخرى للبلدان الناطقة بالفرنسية (من 19 مارس إلى 20 أبريل 2004).

4- ليعلم المجلس أن هذا البرنامج التدريبي أثار اهتماما لم يكن منتظرا تماما لدى البلدان الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ولم تستطع المفوضية التكفل إلا بعشرين موظفا قادمين من الدول الأعضاء بالرغم من أنها تلقت ما يزيد عن مائة ترشيح. وإن هذا الاهتمام الكبير بهذا البرنامج إنما هو دليل قاطع على وجود حاجة ماسة للتدريب في مجال التكامل الاقتصادي. وبالنظر لكون مسألة التنمية الاقتصادية لقارتنا أحد الأهداف الرئيسية لمفوضية الاتحاد الإفريقي، يبدو من الأهمية بمكان تنظيم مزيد من مثل هذه البرامج بغية السماح لجميع القائمين بمسار التكامل الاقتصادي في إفريقيا بالاستفادة من هذه البرامج. وتجري حاليا مفاوضات مع المصرف العربي للتنمية إفريقيا لمواصلة تمويلاته.

التوصيات:

أ) يوصي المجلس بمواصلة تنفيذ برنامج التدريب المتعلق بالتكامل الاقتصادي في إفريقيا،
ب) يوصي المجلس المفوضية بأن ترفع، بشكل ملموس، مبلغ الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا البرنامج بغية تلبية الاحتياجات التي تعبر عنها الدول الأعضاء، وتوسيع البرنامج إلى لغات العمل الأخرى للاتحاد الإفريقي.

التعاون الدولي:

ألف: متابعة قمة إفريقيا – أوروبا:

أ) اجتماع خبراء الترويك الموسعة:

5- شاركت المفوضية، في إطار الحوار بين إفريقيا وأوروبا، في اجتماع لخبراء الترويك الموسعة المنعقد في دبلن (أيرلندا) يومي 17 و 18 فبراير 2004. وسبق هذا الاجتماع اجتماع آخر للخبراء حول الديون الخارجية لأفريقيا. وفي هذا السياق نوقشت أربع مجالات من بين التي تحظى بالأولوية، مما سمح بالتقريب بين موقفي الجانبين.

1) السلم والأمن:

6- سجل الجانبان التقدم الذي تم إحرازه في مجال تسوية النزاعات في إفريقيا وبخاصة في جزر القمر والصومال والسودان وفيما بين أثيوبيا وإرتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وبوروندي، وكوت ديفوار وليبيريا. واعترف الجانبان بضرورة الاستفادة من المرفق العملي لدعم السلام من خلال مبلغ قيمته 250 مليون يورو منحه الاتحاد الأوروبي في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية. ويتعين على البلدان الأعضاء التي لا تشملها مساعدة الصندوق الأوروبي للتنمية أن تبحث عن وسائل

مساندة هذا المرفق حتى تعبر عن تضامنها مع جميع عمليات حفظ السلام والأمن في إفريقيا.

(2) الحكم الرشيد:

7- دارت المناقشات حول الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، وحول برنامج تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي الخاصة بإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في إفريقيا، وكذلك حول التفاهم المتبادل الذي يجب أن يميز الحوار بين الجانبين بشأن مسألة الحكم الرشيد الذي هو في صميم اهتمامات إفريقيا. وتشهد على ذلك النصوص التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي وهي إعلان دوربان حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في إفريقيا، وإعلان النيباد حول الديمقراطية، والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة المؤسسات، واتفاقية مابوتو حول الوقاية من الرشوة ومكافحتها، والإصلاحات المستقبلية في القطاع العام، والاجتماع الأخير المنعقد في كيجالي الذي شهد تنصيب الآلية الإفريقية للنظر في المكافحة بالتقييم.

(3) التكامل الإقليمي والتجارة:

8- في مجال التكامل الإقليمي أوصى الجانبان بما يلي:

- تعزيز العلاقات بين المفوضيتين وتنظيم لقاءات دورية بين رئيسيهما.
- منح الدول الأعضاء تفويضا للاتحاد الإفريقي بصفته منظمة للتكامل الاقتصادي الإفريقي، لكي يستفيد من الموارد الممنوحة من جانب صندوق التنمية الأوروبي.
- تنفيذ مقررات المؤتمر الوزاري الثاني المنعقد في واجادوجو، بوركينا فاسو في 28 نوفمبر 2002، وبرنامج العمل المحدد من قبل المفوضين طبقا لاتفاق يبرم بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.
- مراجعة وتبسيط إجراءات الاستفادة من مساعدة صندوق التنمية، خلال المراجعة المقبلة للاتفاقات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي.

9- على الصعيد التجاري، شكل موضوع التطورات الجديدة ضمن المنظمة العالمية للتجارة والمفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، محور تبادل وجهات النظر:

• المنظمة العالمية للتجارة:

إن المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة يعتبر لقاء فاشلا. وبغرض إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، أكثر تفتحا، ومنصفا يسيروا وفق قوانين محددة، غير تمييزي يعود بالفائدة على جميع البلدان، اتفق الجانبان على التعاون وتنسيق جهودهما بغية تحقيق أهداف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج الدوحة الإنمائي. كما اتفق الجانبان على تنفيذ البيان الوزاري للدوحة الذي يضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج عمل الدوحة. ولقد كشف الجانب الأوروبي عن خطته لفائدة المنتجين الإفريقيين للقطن.

• اتفاقات الشراكة الاقتصادية:

تم التركيز على التناسق الإفريقي خلال هذه المفاوضات وكذلك على ضرورة إعداد أرضية مشاورات وتبادل للمعلومات بهدف ضمان الانسجام بين أهداف الاتحاد الأوروبي والأهداف المتضمنة في اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وتعهد الجانبان ببذل كل ما في وسعهما لإبرام بروتوكول التعاون الذي عرضته المفوضية الإفريقية، لهذا الغرض، على نظيرتها الأوروبية. كما اعترف الجانبان بضرورة مساهمة اتفاقات الشراكة الاقتصادية في تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(4) مسائل التنمية:

10- تتعلق هذه المسائل بالديون، والهجرة والأمن الغذائي.

(1) الديون:

فيما يتعلق بالديون، على وجه الخصوص، عقد الخبراء اجتماعا، سبق اجتماع الترويكا الموسعة، يومي 16 و17 فبراير، حيث تمحورت نقاشاته حول النقاط التالية:

- هياكل الديون الإفريقية وحجمها.
- الآثار السلبية للديون المرتفعة على إفريقيا والبلدان المانحة.
- المبادرات الأخيرة لتخفيض الديون لصالح البلدان الإفريقية أي مراجعة الرؤى التقليدية، ومبادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ورؤية إيفيان.
- إعداد إطار للاستقرار على الأمد الطويل للبلدان ذات الدخل المحدود.
- إقامة العلاقة بين تمويل التنمية في أفريقيا وضرورة انتهاج سياسة إنمائية أوسع.

(2) الهجرة:

بعد أن اتفق الجانبان على مفهوم شامل ومتكامل، بغية استئصال جذور ظاهرة الهجرة، طلبا من المفوضيتين تعميق دراسة هذه المسألة وتقديم مقترحات مناسبة لأجهزة صنع القرار في بلدانها.

(3) الأمن الغذائي:

تم إعداد المواضيع المرجعية التي تتعلق بدراسة حول إقامة نظام الإنذار المبكر. كما تجري عملية تنصيب مجموعة عمل لهذا الغرض. وطلب من المفوضيتين أيضا الإسراع في عملها في هذا المجال.

(ب) الاجتماع الوزاري للترويكا:

11- شاركت المفوضية أيضا في التورिका الوزارية إفريقية – أوروبا التي انعقدت في 1 أبريل 2004 في دبلن (أيرلندا). وتمحورت المباحثات أساسا حول المسائل التالية: السلم والأمن، والحكم الرشيد، والتكامل الإقليمي والتجارة، والمسائل المتعلقة بالتنمية (الديون، الأمن الغذائي، العوز المناعي البشري/الإيدز). وتعدد الأطراف، والطريقة التي ينبغي انتهاجها لتعزيز الحوار بين إفريقيا وأوروبا.

السلم والأمن:

12- ذكرت البعثة الإفريقية بخصوص هذه المسألة الهامة أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية لا تشكل هياكل منفصلة عن الاتحاد الإفريقي بل هي ركائز يقوم عليها الاتحاد. كما أكدت البعثة على أن مجلس السلم والأمن يعبر عن الإرادة السياسية لرؤية إفريقيا من أجل وضع حد للنزاعات وإحلال السلم. وذكرت في هذا السياق نظيرتها الأوروبية بأن القوات الإفريقية المتواجدة حاليا في بوروندي جاءت من جمهورية جنوب إفريقيا، وموزمبيق وأثيوبيا، أي من بلدان جنوب وشرق إفريقيا. وبالتالي يجب على أوروبا ألا تتسبب في الفوضى بالتعامل بشكل فردي مع هذه المناطق. وعليه يجب معالجة المسائل المرتبطة بالتنمية بشكل جماعي وليس فردي. ومن ناحية أخرى قدمت البعثة الإفريقية، فقرة موجزة عن المساعي التي تم اتخاذها من أجل إحلال السلم والأمن، وأخرها سياسة الدفاع الإفريقية المشتركة. كما أبرزت الآثار المترتبة عن ظاهرة الارتزاق.

13- بحثت البعثة الأوروبية إشكالية السلم والأمن وركزت بالخصوص على بناء القدرات أو تحسينها وتعزيزها من أجل استخدام عقلاني أمثل. وعلى هذا الأساس ألحت على ضرورة تعزيز التعاون الإفريقي الأوروبي بشكل أوسع مع التأكيد على تبادل المعلومات ورفع القدرات.

الحكم الرشيد:

14- استقطب زيمبابوي انتباه المشاركين فيما يتعلق بهذه المسألة. وفي هذا الشأن ذكرت البعثة الأوروبية أن الوضع في زيمبابوي من فبراير 2002 (تاريخ اتخاذ عقوبات ضد زيمبابوي) حتى يومنا هذا، لم يتطور بتاتا. وبعبارة أخرى فإن هذا البلد مازال يميزه العنف والتهديدات السياسية والحرمان من الحرية في مختلف المجالات.

15- ردا على هذه الملاحظة التي قدمتها البعثة الأوروبية، أوضحت البعثة الإفريقية ما يلي:

(أ) إن كل ما يحتاج إليه زيمبابوي هو السلم. وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه هذا البلد قد يتم تلخيصها في السؤال التالي: كيف يمكن مساعدة زيمبابوي على التغلب على صعوبات الماضي؟ وعلى هذا الأساس تم اقتراح تشجيع زيمبابوي على الجلوس حول مائدة المفاوضات من أجل إيجاد حركية على المستوى الداخلي تساعد على تسوية مشاكله.

(ب) من ناحية أخرى، ذكرت البعثة الأفريقية أن مشكلة زيمبابوي هي أولاً وقبل كل شيء مرتبطة **بالمظالم المترتبة عن الماضي**. وتتميز هذه المظالم من خلال الاستحواذ على أكبر جزء من الأراضي الزراعية من جانب أقلية من الزيمبابويين. وبالتالي يجب قبل كل شيء إيجاد حل مستدام لهذه المشكلة هي مصدر البؤس والفقر، ثم تطرقت لمشاكل حقوق الإنسان.

16- ومن جانبها، أبرزت أوروبا أن زيمبابوي يشكل حلقة مفرغة تتمثل في حقوق الإنسان والمظالم، والحقوق البشرية، حيث أن كل جانب يفضل الحالة التي تتماشى مع اقتناعه الإيديولوجي. وأوضحت أوروبا أنه نظراً لأن الحوار الداخلي بين الزيمبابويين مستحيل تقريباً، فإن الموقف الذي عبرت عنه إفريقيا يستحق التوضيح، وبما أن **حرية التعبير منعدمة كيف يمكن تشجيع الحوار الداخلي؟** ولقد رد الجانب الإفريقي عن هذا السؤال الهام بالإلحاح على تشجيع الحوار وتعزيزه ومن خلال مطالبة الجانبين (إفريقيا وأوروبا) بتشجيع الزيمبابويين على انتهاج هذا الطريق.

التكامل الإقليمي والتجاري:

17- اقترحت إفريقيا على أوروبا، بخصوص هذه المسألة، من بين مسائل أخرى، مساعدتها على **الحصول على صفة المراقب ضمن المنظمة العالمية للتجارة**. كما عبرت عن مساندتها على الرؤية الإقليمية المتضمنة في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. لأن مثل هذا المسعى كفيلاً بتعبئة الاستثمارات المباشرة الأجنبية خاصة وأنها تساهم في تعزيز الفضاء الاقتصادي الإقليمي. ومن ناحية أخرى اقترح الجانب الإفريقي أن يتم إثراء المبلغ المالي الإقليمي المخصص من جانب صندوق التنمية الأوروبي وذلك بغية دعم تنفيذ برامج التكامل. وأعرب الاتحاد الإفريقي عن رغبته في أن يتم إشراكه في المراجعة المتعلقة بصندوق التنمية الأوروبي، مما سيسمح له بتفهم أسباب ضعف قدرات الاستيعاب المتعلقة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

18- ورد الطرف الأوروبي عن كل هدف الاهتمامات من خلال التعبير عن دعمه لإفريقيا من أجل **الحصول على صفة المراقب في المنظمة العالمية للتجارة**. وأبرز، من ناحية أخرى، أن هذه مسألة سياسية أساساً. وفيما يتعلق باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وافق الاتحاد الأوروبي أيضاً على التصور الإقليمي. ومع ذلك اقترح إقامة آلية مشتركة للتنسيق في إطار غير رسمي لتحقيق هذه الغاية.

تعددية الأطراف:

19- عبر الاتحاد الأوروبي عن مشاطرته لفكرة تعددية الأطراف النشطة المتسمة بالإرادة الحسنة وبالروح النضالية، من أجل الإدارة المشتركة للشؤون العالمية. بهذا الخصوص نادى الاتحاد الإفريقي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، لأن هيكل هذه المنظومة، في نظره، يجب أن يعكس الحقائق الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك أثيرت مسألة تمثيل إفريقيا في مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، ألحت أفريقيا على كون تعددية الأطراف هي مسألة حيوية خاصة وأن بقاء البلدان الصغيرة يتوقف على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الجانبين صادقوا على إعلان مشترك حول تعددية الأطراف الفعلية.

مسائل التنمية:

(أ) الديون:

20- عبر الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لنوعية ومضمون التقرير المشترك الإفريقي الأوروبي المتعلق بالديون الخارجية. لكنه أبرز أن حل هذه المشكلة هو سياسي أقل منه اقتصادي. كما ذكر بضرورة التعجيل بوفاء البلدان المتطورة بالتزاماتها التي تعهدت بها في مونتيري. ومن جانبها، ستقوم أوروبا بمراجعة تنظيم صندوق التنمية الأوروبي بما يخدم مصلحة مبادرة اتفاقات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

21- أما الاتحاد الإفريقي، أبرز، فيما يخصه، ضرورة إيجاد الحلول السياسية الكفيلة بالقضاء على عبء الديون الخارجية للقارة. وطلبت إفريقيا أيضا بذل جهود إضافية لمساعدة البلدان الأكثر فقرا والبلدان التي تعاني أكثر من غيرها من وباء العوز المناعي البشري/الإيدز وكذلك البلدان التي توجد في وضع ما بعد النزاعات. كما ألحت على ضرورة إقامة تنسيق أفضل بين المانحين والدائنين.

(ب) الأمن الغذائي:

22- أبرز الاتحاد الأوروبي شروط كمية ونوعية المواد الغذائية. كما اقترح تنفيذ سياسات ترمي إلى تحسين المنتجات المحلية. وتم التطرق أيضا إلى المسائل المتعلقة بتقييم الاحتياجات الغذائية المستعجلة. وفي هذا الصدد فإن اهتمام الاتحاد الإفريقي يكمن أساسا في السؤال التالي: كيف يمكن مساعدة إفريقيا على الاستجابة بنفسها لاحتياجاتها الغذائية؟

(ج) فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز:

23- رحب الجانبان بالتقدم الملحوظ المسجل في مكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وأوبئة أخرى، منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول بين إفريقيا – وأوروبا في 2002 وأعربا عن تقديرهما للأولوية الممنوحة من قبل الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي لهذه المسألة. وتم إطلاعهما حول المبادرات الثلاثة الكبرى المتعلقة بمسألة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز التي قامت بها الرئاسة الأيرلندية.

(د) الطريق الواجب انتهاجه:

24- أعرب الجانبان عن اتفاقهما على مواصلة الحوار القائم بينهما الرامي إلى تكثيف تعاونهما. وفي هذا الصدد فإن الاجتماع القادم سيعقد خلال النصف الثاني من سنة 2004 في مكان سيتم تحديده لاحقا.

ملاحظات:

25- يجدر التذكير أن مسألة الهجرة تم إدراجها في جدول أعمال الترويكات من قبل الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع الترويكات الوزارية في روما. لكنه لأسباب لم يتم توضيحها بعد، سحب الاتحاد الأوروبي هذا البند من اجتماع الترويكات المنعقد في دبلن. وكل شيء يحمل على الاعتقاد أن أوروبا تحدد جدول الأعمال وفق تطور مصالحها، وبالتالي قد يتم الاعتقاد أيضا وكأن كل بلد أوروبي يتأسس مفوضية الاتحاد الأوروبي، له اهتماماته الخاصة، يريد تلبية عبر إطار إفريقيا – أوروبا. ومنه التعديلات المتكررة لجدول أعمال الترويكات حيث يبدو أن الاهتمامات تبتعد شيئا فشيئا عن الأولويات المتضمنة في إعلان القاهرة الذي يؤسس هذا الحوار بين إفريقيا وأوروبا. ويجدر التذكير من ناحية أخرى، أن الصناديق التابعة لصندوق التنمية الأوروبي يتم الاستفادة منها بصعوبة وهذا قد يكون، ربما مصدرا لضعف قدرات الاستيعاب على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

التوصيات:

أ) يوصي المجلس بمواصلة الحوار بين إفريقيا وأوروبا على جميع المستويات المحددة لهذا الغرض. وبالتالي يوصي المفوضية بتنشيط الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي بهدف عقد قمة إفريقيا – أوروبا 2005.

ب) يوصي المجلس المفوضية بأن تقدم له جدول أعمال الترويكات القادمة قبل اجتماع هذه الأخيرة وذلك لبحثه وإضافة بعض المقترحات.

ج) يوصي المجلس المفوضية بأن تتفق، في وقت معقول، مع نظيرتها الأوروبية حول كفاءات التنفيذ الفعلي للمقررات التي حظيت بموافقة الجانبين.

متابعة مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية إفريقيا:

26- لاحظ المجلس أن مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية إفريقيا، الذي انعقد مؤخرا في طوكيو، تمحور أساسا حول الإشكاليات التالية: تعزيز السلم، الحكم، تطوير الزراعة، تطوير القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع السياحي، البنيات التحتية، توفر المياه، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تنمية الموارد البشرية، مسألة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى والتعاون الأفريقي الآسيوي. ولقد تم بحث هذه المسائل مسبقا خلال الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمبادرة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية إفريقيا. وسمح ذلك للمناطق الخمس للقارة بالتعبير عن احتياجاتها بالنسبة لهذه الأولويات.

27- في طوكيو، أبرز اليابان وشركاؤه في مجموعة الثمانية وكذلك المؤسسات المالية الدولية وبخاصة البنك العالمي، العناصر التي تبرر سوء الأداء في البلدان الإفريقية حيث قدموا توصيات من شأنها مساعدة إفريقيا في التنمية. وتخص هذه التوصيات أساسا مسألة السلم، والأمن البشري، والحكم، وتعزيز الديمقراطية، وتطوير القطاع الخاص من خلال تبني إجراءات اقتصاد السوق واعتماد سياسات اقتصادية كفيلة بأن تفضي إلى نمو اقتصادي قوي ومستدام (ينظر إليه كميزة كبرى للقضاء على الفقر وبالتالي بلوغ أهداف الألفية). وفي هذا الصدد أعطت مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية أفريقيا الفرصة للبلدان الغنية بإثبات تبنيها لمفهوم التحكم في مصيرها وتصورها "للمشاركة" التي تضمنتها خطة عمل طوكيو المصادق عليها من جانب مؤتمر طوكيو الدولي الثاني لتنمية إفريقيا المنعقد سنة 1998.

28- من خلال اعتبار النيباد كروية لإفريقيا للتخلص من التخلف الهيكلي المستمر، ومن خلال موافقتها على أن يكون النيباد محور تعاونها مع إفريقيا، أرادت البلدان الغنية توجيه رسالة واضحة للبلدان الإفريقية وهي أن التنمية داخلية قبل أن تصبح خارجية. ومن ذلك تبنيها التام لمسألة تحكم إفريقيا في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية. وفي هذا السياق وعدت جميع هذه البلدان بإعادة ضبط وتعديل سياسات التعاون مع إفريقيا بغية مساعدتها على تنفيذ النيباد.

29- وفيما يتعلق بالبلدان الإفريقية الحاضرة في طوكيو، تجدر الإشارة إلى أنها اعترفت بسوء النتائج المسجلة على مستوى اقتصادات القارة، وأعربت عن موقفها الموحد حول برنامج النيباد. وقد اعترفت هذه البلدان أيضا أن هناك حواجز تعترض طريقها حيث تحول دون بلوغ أهداف الألفية. وأعربت عن ضرورة بذل كل الجهود لتذليل الصعوبات وتجاوز العقبات بغية وضع اقتصاداتها على طريق النمو والتنمية المستدامة. وعليه اقترح القادة الأفريقيون ثلاث مناهج لشركائهم: إقامة آلية متابعة وتقييم مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا (اقترح قدمه رئيس الاتحاد الأفريقي)، الدعوة إلى عقد قمة غير عادية من أجل تقييم جميع المبادرات المخصصة لأفريقيا (اقترح قدمه الرئيس واد)، وإنشاء صندوق إفريقي للسلم (اقترح قدمه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي).

30- انطلاقا من هذه المعطيات قد تطرح عدة أسئلة بخصوص قدرة إفريقيا على الاستفادة من مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا. هل أدركت إفريقيا مفهوم التحكم في الذات؟ هل باستطاعة إفريقيا تعبئة القطاع الخاص الدولي لتمويل النيباد علما بأن جميع أسباب عدم الاستقرار وعدم الأمن هي موجودة في إفريقيا؟ وهل بإمكان إفريقيا تعزيز السلم داخل حدودها علما بأنه فورما تنطفئ بؤرة حرب هنا، سرعان ما تندلع أخرى هناك؟ فهذه التساؤلات كلها تؤدي إلى مقترحات ستعرض لاحقا.

31- أبرز المجلس انه ينبغي على إفريقيا أن تأخذ بزمام أمورها وذلك عملا بمفهوم الاعتماد على الذات. بعبارة أخرى يجب عليها أن تجد بنفسها الحلول

المناسبة للنزاعات الكثيرة المختلفة التي تعصف بها، وأن تستعمل الأموال العامة لتمويل الأعمال الكبرى للنيباد (بإمكان كل بلد أن يساهم في هذا الصندوق بنسبة 7ر0% من إجمالي الناتج الوطني) نظرا لأن هذه الأعمال هي من قبيل الاحتكار الطبيعي ولا تهم القطاع الخاص بتاتا، كما يجب عليها أن تتخلص من الفكرة القائلة أنها قارة ذات طابع زراعي لتتبنى سياسة صناعية حقيقية، وإن كان مفهوم الاعتماد على الذات الذي يعد أحد الركائز الكبرى لمؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا، لن تبقى إفريقيا حبيسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية، مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تعزيز الشراكة التي طالما وعدت بها البلدان الغنية ضمن مبادرة مؤتمر طوكيو الدولية لتنمية إفريقيا.

التوصيات:

- أ) يوصي المجلس المفوضية بالقيام بدور الوسيط بين البلدان الإفريقية واليابان. وسيسمح هذا بضمان تنسيق أفضل وتوفير مجال أوسع لتنفيذ هذه المبادرة.
- ب) يوصي المجلس المفوضية بجمع كل المشاريع ذات البعد الإقليمي والقاري المطروحة على مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا، وذلك من أجل تمويل محتمل لهذه المشاريع بغية تنسيقها ومتابعة تنفيذها.
- ج) يدعو المجلس المفوضية إلى الشروع في مفاوضات مع السلطات اليابانية من أجل تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا من جانب إفريقيا واليابان بصفة دورية.

2004-07-03

Report of the Chairperson of the
Commission on: 1) The
Implementation of the Treaty
Establishing the African Economic
Community (AEC) a) The New
AU-RECs Protocol b) Capacity
Building 2) International
Cooperation a) Africa-Europe Summit
b) TICAD Initiative

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8569>

Downloaded from African Union Common Repository